المسائل الصرفية

في كتابات الشيخ عبد الرحمن بن محمد العاري (١١٢٨هـ)

"عرضًا ودراسة"

د٠ سائر بن عبد الله الحربي (*)

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين. أما بعدُ:

فإنَّ علمَ الصَّرف لا يقلّ أهمية عن بقية علوم العربية الأُخر؛ إذ هو العلم الذي يبحث في الكلمة المفردة، ويبين ما طرأ فيها من تغيير وتحول، وذلك من خلال مجموعة من العِلل والأحوال الصرفية.

وعلم الصَّرف: علم تعرف به أحوال أبنية الكلمة العربية؛ لبيان ما في حروفها من أصالة، أو زيادة، أو صحَّة، أو حذف، أو إعلال، أو إبدال، فعلم الصَّرف يُعنى بالكلمة، وتغيُّراتها في نفسها، وعلم النَّحو يُعنى بالكلمة من حيث علاقتُها بغيرها في التراكيب، أي: بالجملة(١).

ويكون موضوع علم الصَّرف في الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة، ولا علاقة لعلم الصَّرف بالحروف(٢)، والأسماء المبنية، والأفعال الجامدة(٣).

(*) أستاذ مساعد – كليات عنيزة.

(١) ينظر: محاضرات في علم الصرف للدكتور محمد بن ربيع الغامدي، خوارزم العلمية، ط٢، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م، ص ١١.

(٢) ويستثنى حرفا الجر (إلى) و(على) فعند اتصالهما بالضمائر المتصلة تقلب الألف ياء.

(٣) توضيح الصرف، للدكتور عبد العزيز فاخر، ص ٥، والسمات الصَّرفية للغة العربية، للدكتور فايز صبحي عبد السلام تركي، دراسة في مقالات مجمع اللغة العربية بموقعه على الشبكة العالمية، ص ٢٤٢.

ولأهمية علم التصريف، واهتمامي بهذا الجانب لفت انتباهي أثناء استقرائي لكتب العاري المحققة التي وصلت إلينا، المسائلُ الصرفية التي عرض لها في كتبه، وقد وقفت على هذه المسائل، وهي ليست كثيرة، وقد استقرَّ بي الأمر إلى اختيار (سبع مسائل)، أحسبها تفي بغرض هذا البحث، وسأدرسها دراسةً علميّةً مستقلةً مُعنونًا إيَّاها بـ(الدَّرْسُ الصَّرفيُّ عند الشَّيخِ عبد الرحمن بن محمد العاري (١١٢٨هـ) من خلال كتبه: شرح الدُّرَّة الدُّرِّية في نظم العوامل النَّحويَّة، وحاشية على بعض شرح الآجروميَّة، ومنية الرَّاغب وبغية الطَّالب، عرضًا ودراسة)، وذلك في إطار المنهج الوصفيِّ المتَّخذ من التَّحليل أداة له، في ضوء كتابات القدماء والمحدثين.

وأفردت شخصية الشيخ عبد الرحمن العاري في مبحث مستقل؛ لأنها في رأيي لم تلق حظًا واسعًا من الشهرة، وقد اتَّبَعْتُ في البحث الخطّة الآتية:

* **المبحث الأول:** نبذة عن حياة الشيخ عبد الرحمن بن محمد العاري، وآثاره.
* **المبحث الثاني:** منهجية الشيخ عبد الرحمن العاري في عرض الدرس الصَّرفي.
* **المبحث الثالث:** المسائل الصَّرفية التي تَعَرَّض لها الشيخ عبد الرحمن العاري في كتبه.

وأُرْدِفَتْ هذه المباحثُ بخاتمةٍ، وقائمةٍ، بمصادرِ البحثِ، ومراجعه.

المبحث الأول

نبذة عن حياة الشيخ عبدالرحمن بن محمد العاري وآثاره

اسمه ونسبه ولقبه:

هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد الأَرِيْحاويّ الشافعيّ، الشهير بالعاري، وقد يقال: ابن العاري(١).

مولده وحياته:

لم تذكر كتب التراجم عن تاريخ مولده شيئًا، ولكنَّ بعض هذه المصادر ذكرت أنه عُمِّر طويلًا، والذي تؤكده المصادر أنه من علماء القرن الحادي عشر، وعُمِّر إلى ما بعد منتصف العقد الثاني من القرن الثاني عشر(٢).

ولم أجد في كتب التراجم عن حياته شيئًا، وكلُّ ما يعرف عنه أنه كان شافعيَّ المذهب، أشعريَّ الاعتقاد، متصوفًا على الطَّريقة الرفاعية القصيرية، ولد بـ(أريحا)، وإليها نُسب في بعض كتب التراجم، والراجح أنها ليست (أريحا) الفلسطينية، بل مدينة في شمال غرب سورية، تبعد عن حلب نحو سبعة وأربعين ميلاً، ثم انتقل بعد ذلك إلى حلب، وفيها عاش، وتتلمذ عليه بعض أعلامها إلى أن وافته المنية، فنُسب إليها أيضًا(٣)، أما لقبه (العاري) فلم أجد في كتب التراجم له تفسيرًا، على الرغم من أن عددًا من الأعلام لقِّب به.

---

(١) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، تأليف: الشيخ عبد الرزاق البيطار، تحقيق محمد بهجة البيطار، دار صادر بيروت، ط٢ ١٤١٣هـ ١٩٩٣م، ١٢٨٨/٣، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، تأليف: محمد راغب الطباخ، صححه وعلق عليه: محمد كمال، دار القلم العربي حلب، ط ٢، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، الجزء السادس طبعة المطبعة العلمية بحلب ١٣٤٤هـ ١٩٢٦م، ٣٢٩/٢.

(٢) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لمحمد خليل المرادي، دار الكتاب الإسلامي القاهرة، ٣٢٩/٢، وإعلام النبلاء ٤٥٤/٦.

(٣) ينظر: شرح الدُّرة الدُّرية في نظم العوامل النحوية، تحقيق الدكتور أحمد الجندي، منشور بمجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد التاسع والأربعون ص ٢٧٨.

شيوخه: لم تذكر لنا المصادر من شيوخه إلا عليّ بن عثمان البصير، وقد أخذ الشيخ عبد الرحمن العاري عن كبار علماء عصره، «فقد استفاد من الجهابذة، وأفاد، وألحق الأحفاد بالأجداد»، هكذا قال عنه المراديّ(١).

تلاميذه: تتلمذ على يد الشيخ عبد الرحمن العاري خمسة تلاميذ:

١- الحاج أحمد ولد إبراهيم(٢).

٢- حسن بن عبد الله بن محمد البخشي الحلبي (المتوفى سنة ١١٩٠هـ): قرأ عليه العربية(٣).

٣- السيد عبد القادر بن شاهين الشريف الحلبي (المتوفى سنة ١١٢٢هـ): قرأ عليه النحو والصرف(٤).

٤- عمر بن شاهين الحنفي الحلبي الفاضل المتقن الضابط المقري (المتوفى سنة ١١٨٣هـ): قرأ عليه الآجرومية، وحصةً من شرح القطر(٥).

٥- حفيده: محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد الأريحاوي الشافعي الشهير كَجَدِّهِ بالعاري(٦).

مُصَنَّفاته: ترك الشيخ عبد الرحمن العاري خمسةَ مؤلفاتٍ، أغلبُها في النحو، وهي تدل على أنه كان من حُذاق نحوِ العربية:

---

(١) ينظر: سلك الدرر للمرادي ٣٢٩/٢، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٤٥٤/٦.

(٢) ينظر: شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية ص ٣٠.

(٣) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ٢٦/٢، ومعجم أعلام شعراء المدح النبوي، تأليف: محمد أحمد درنيقة، دار ومكتبة الهلال بيروت ، ط١ ٢٠٠٣م، ص١٢٣، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٨٦/٧.

(٤) ينظر: سلك الدرر ٥٧/٣، ٥٨.

(٥) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ١٧٦/٣، ١٧٧، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٤٨/٧.

(٦) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ١٢٩٧/٣، وإعلام النبلاء ١٢٨/٧، والأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٧ ١٩٨٦م، ٣٠٤/٥.

١- إرشاد الطالبين إلى تحقيق أم البراهين، وذكره الحبشي بعنوان (إرشاد الطالبين شرح أم البراهين)، فرغ من تأليفه سنة ١١٠٢هـ[١].

٢- حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري، حققه الدكتور: دسوقي محمد السخاويّ، منشور بمجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الرابع والخمسون، محرم ١٤٤١هـ.

٣- شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية، حققه الدكتور: أحمد بن محمد الجنديّ، منشور بمجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد التاسع والأربعون، شوال ١٤٣٩هـ.

٤- منية الراغب وبغية الطالب، وهو الكتاب الذي حققته أنا الدكتور: سائر بن عبد الله الحيسوني، وهو عبارة عن رسالة للدكتوراه، وقد نوقشت هذه الرسالة في جامعة الملك فيصل، كلية الآداب، قسم اللغة العربية بتاريخ ١٤٤٢/٩/١٤هـ ٢٠٢١/٤/٢٦م.

٥- نظم الآجرومية: لم تذكره المصادر التي ترجمتْ لعبد الرحمن العاري فيما أعلم، إلا أنَّ محقق شرح الدُّرة الدُّرِّية في نظم العوامل النحوية وقف على صورة منه في قسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ضمن مجموع برقم (١٥١٧)، عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الظاهرية برقم (٥١٢/٦٠٠٦).

وفاته: أجمع المترجمون له على أن وفاته كانت بحلب سنة ثمانٍ وعشرين ومئة وألف، وفيها دفن[٢].

---

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، أشرف على ترجمته إلى العربية أ.د. محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م، ٥٨/٨، وجامع الشروح والحواشي، تأليف: عبد الله بن محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٤م ٢٨١/١.

(٢) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي ٣٢٩/٢، وهدية العارفين للبغدادي لإسماعيل باشا البغدادي-دار إحياء التراث العربي-بيروت، ٥٥٢/١، وتاريخ الأدب=

ما سبق كان عبارة عن ترجمة مختصرة للشيخ عبد الرحمن العاري، وأنا على يقين بأنَّ مثل هذه الأبحاث الصغيرة لا تحتاج إلى مثل هذه الترجمات، إلا أن الشيخ عبد الرحمن العاري يعدّ حالة خاصة لي؛ لأنه في تقديري لم يأخذ حقه من الشهرة، كما ذكرت في المقدمة، فأرى أنه من الواجب عليَّ وبصفتي محققًا لأحد كتبه أنْ أذكر عنه نبذة مختصرة جدًّا هنا، والله الموفق والمعين.

**

=العربي لبروكلمان ٥٨/٨، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء للطباخ ٤٥٥/٦، ومعجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحالة–مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢/٥، وجامع الشروح والحواشي للحبشي ٢٢/١، ١٢٤٧/٢.

المبحث الثاني

منهجية الشيخ عبد الرحمن العاري في عرض الدَّرس الصَّرفي

كان الشيخ عبد الرحمن بن محمد العاري مهتمًّا بالجانب الصَّرفي في كتبه، وقد ظهر ذلك واضحًا أثناء عرضه للمسائل الصَّرفية التي يشرحها لطلابه، وسأجمل منهجه في النقاط الآتية:

١- لم يهمل العاري الإشارة إلى علم الصَّرف؛ إذ كان يقول في بعض شروحه: «كما فصل ذلك في فن التصريف»(١)، وقوله: «فلتراجع كذلك كتب علم التصريف»(٢)، وقوله: «وباب النقل والإعلال مشهورٌ في علم التصريف»(٣).

٢- كان العاري يشرح بعض المسائل النَّحوية، وينتقل مباشرة إلى الصَّرف، من غير تمهيد إلى المسألة الصَّرفية(٤).

٣- لا يهتم بضبط الصيغ، والأوزان الصرفية في كثير من المسائل، وفي بعضها يشير إلى الوزن الصرفي: كما في قوله: «... تَصْمُتُ على وزن تَنْصُرُ...»(٥).

٤- كانت طريقته في عرض المادة الصَّرفية تعليمية، يُلحظ ذلك من خلال إطالته في شرح بعض المسائل التي تتطلب ذلك(٦).

---

(١) شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية ص ١٦٩.

(٢) حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري تأليف الشيخ عبد الرحمن بن محمد الأريحاويّ الحلبيّ الشهير بالعاري، تحقيق: الدكتور دسوقي محمد السخاوي، منشور بمجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الرابع والخمسون ص ١٧٤، ١٧٥.

(٣) حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري ص ٢٥١.

(٤) ينظر: منية الراغب وبغية الطالب للشيخ عبد الرحمن العاري، تحقيق: د. سائر الحيسوني، رسالة دكتوراه، جامعة الملك فيصل، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٤٢هـ ٢٠٢١م ص ٢٥٢، وحاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري ص ١٨٤.

(٥) منية الراغب وبغية الطالب ص ٢٩٠.

(٦) ينظر: حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري ص ٢٥٠، ٢٥١.

٥- ألزم الشيخ عبد الرحمن العاري نفسه بسمة الاختصار والإيجاز في عرضه للمسائل الصَّرفية، ولا يسترسل في الشرح إلا إذا اقتضى الأمر ذلك.

٦- كان العاري أثناء عرضه للمسائل الصَّرفية لا يذكر أسماء المصادر، والعلماء الذين تعرضوا للمسائل بالشرح والتوضيح، بل يحيل إلى عموم كتب الصَّرف: كما جاء في الفقرة الأولى.

٧- استخدم العاري التعبير متخذًا من المحاورة أسلوبًا له، تبين ذلك في بعض عباراته، نحو: (فإن قيل.... قلنا)، (فإن قلتَ ... قلتُ)[١].

٨- اتسم أسلوب العاري في عرضه للمسائل الصرفية بالسهولة والوضوح، فقد لحظت عليه البعد عن التكلف والغموض، وهذه سمة عامة عنده في كتبه.

٩- لم يتطرق الشيخ عبد الرحمن العاري لعنوانات الأبواب الصَّرفية مطلقًا، إلا في باب (الإعلال والإبدال) فقط[٢].

١٠- تكلم العاري عن الميزان الصَّرفي بإشارة عابرة، إذ قال: «... (فَرِحَ فَرَحًا)، فإن عين (فَرَحًا) وهي الراء متحركة، وعين (فَرِحَ) (فِعْلِهِ) متحركة أيضًا»[٣]. والميزان الصرفي اختاره الصرفيون، وهو: (ف ع ل)، وقابلوا هذه الحروف بأصول الكلمة[٤].

هذه أغلب سمات منهجية الشيخ عبد الرحمن العاري، وقد تبين لي منهجه هذا من خلال استقرائي للمسائل الصَّرفية في كتبه التي بين أيدينا، وأوجزتها في النقاط السابقة، والله أعلم.

---

(١) ينظر: حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري ص ٢٩٠، ومنية الراغب وبغية الطالب ص ٢٥٢.

(٢) حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري ص ٢٥١.

(٣) حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري ص ٢٩٧.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للاستراباذي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٠/١، وتوضيح الصَّرف ص ١٣، وشرح المراح في التصريف للعيني، تحقيق: د. عبد الستار جواد، مؤسسة المختار للنشر، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م، ٣٢، ٣٣.

المبحث الثالث

المسائل الصَّرفية في كتب الشيخ عبد الرحمن بن محمد العاري

وقد اخترت منها (سبع مسائل)، تتماشى مع طبيعة هذا البحث، وهي على النحو الآتي:

المسألة الأولى: في باب النسب، أو باب الإضافة: كما يسميه المتقدمون، وجاء في موضعين:

(توطئة):

النسب هو: تغيير يلحق الاسم بزيادة ياء مشددة في آخره مسكور ما قبلها؛ لتدل على نسبته إلى المجرد منها: كسعوديّ، ومصريّ، وعراقيّ، وشاميّ، وكويتيّ... وغير ذلك، فتنفل حركة الإعراب في الاسم إلى هذه الياء المشددة(١).

الموضع الأول: قال العاري: «...إلى مذهب أبي حنيفة، رحمه الله، وكان قياسُ النِّسبة إليه: حَنيفيٌّ، لكن تُحذف فيه، وفي مثله الياء تخفيفًا؛ لأنها من الزوائد: كما يقال في النسبة إلى جُهينةَ: جُهنيٌّ»(٢).

في هذه المسألة تكلم العاري عن النَّسب إلى ما آخره تاء التأنيث، فـ(حَنِيْفَةَ)، و(جُهَيْنَـةَ)، اسمان على وزن (فَعِيْلَـة)، و(فُعَيْلـة)، حذفت منهما تاء التأنيث؛ لأنها لا تجامع ياء النسب، وحُذفت منهما الياء تخفيفًا، وللتفريق بين النسب إلى المذكر، والنسب إلى المؤنث، وفتح ما قبلها كراهة توالي كسرتين وياء النسب، فتكون النسبة إليهما (حَنيفيٌّ)، و(جُهنيٌّ) على وزن (فَعِيْلِيّ)، و(فُعَلِيّ)(٣).

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م، ١٤٣/٢، ومحاضرات في علم الصرف ص ١٠٧.

(٢) شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية ص ١١٠.

(٣) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، ص ١٨٣، والنحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، ط١٥، ٧٢٩/٤.

وحذف الياء هنا لا خلاف فيه؛ لأنه غير مضعف، ولا معتل، قال سيبويه: «هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس، وذلك قولك في رَبِيْعةَ: رَبَعِيٌّ، وفي حَنِيْفةَ: حَنَفِيٌّ، وفي جَذِيْمةَ: جَذَمِيٌّ وفي جُهَيْنةَ: جُهَنِيٌّ، وفي قُتَيْبةَ: قُتَبِيٌّ، وفي شَنُوْءةَ: شَنَئِيٌّ، وتقديرها: شَنُوعة وشنعيٌّ؛ وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذفٌ لازم لزمه حذفه هذه الحروف»(١).

ويقول ابن جني: «فإن كانت قبل الطرف ياء ساكنة زائدة وفي الكلمة تاء التأنيث، حذفت التاء، ثم حذفت لحذفها الياء الزائدة، ثم أبدلت من الكسرة قبلها إن كانت هناك كسرة فتحة، تقول في حَنِيْفَة: حَنَفِيٌّ، وفي رَبِيْعَة: رَبَعِيٌّ، وفي بَجِيْلة: بَجَلِيٌّ، وفي جُهَيْنَة: جُهَنِيٌّ»(٢).

وشذَّت بعض الألفاظ التي أُقرت على لفظها، نحو: عَمِيْرِيّ في عَمِيْرَة وسَلِيْمِيّ سَلِيْمة، ورُدَيْنِيّ في رُدَيْنَة، وسَلِيْقَة سَليقيّ، وغير ذلك من الألفاظ، وقد تبنّى هذا الرأي بعض المحدثين المعاصرين؛ إذ يرون أنه لا يلزم حذف الياء في (فَعِيْلَة) مطلقًا؛ قياسًا على الألفاظ السابق ذكرها التي لم تحذف فيها الياء، إلا أنَّ النحاة قد حكموا على هذه الألفاظ بالشذوذ، وهو الرأي الصحيح؛ لأن الحذف يشترط صحة العين، وألا تكون العين مضَعَّفة.

وصحة العين شرط خاص بـ(فَعِيْلَة)، أما (فُعَيْلَة) بالضم، فلا يتشرط فيه ذلك، فتحذف منه التاء والياء، ولو كان معتل العين؛ لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفاً، بخلاف ما إذا انفتح ما قبله(٣).

---

(١) كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م، ٣/٣٣٩.

(٢) اللمع في العربية لابن جني، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار المكتبات والوثائق الوطنية، ص١٣٧.

(٣) ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، للدكتور عبد الله الفوزان، دار المسلم، ١٩٩٩م، الحاشية ١/١٧٤، ومحاضرات في علم الصرف ص ١١١.

الموضع الثاني: قال العاري: «وقوله: الحمويّ وبعده: الدمشقيّ الأول: نسبته إلى حماة، والثاني: نسبة أبيه إلى دمشق؛ لأنه ولد بحماة، والظاهر أن أباه ولد بدمشق، والنسبة تكون إلى مولد الإنسان، وإن ظهر صيتُهُ في بلدٍ غيرِهِ»(١).

وهنا تكلم العاري عن النسب بإضافة الرجلين إلى بلدتي (حَمَاة) و(دِمَشْقَ)، والقاعدة الصَّرفية في المنسوب إلى أبٍ، أو قبيلةٍ، أو بلدٍ، أو صناعةٍ، أو مذهبٍ، وغير ذلك هي: زيادة ياء مشددة آخر الاسم المنسوب إليه، وكسر ما قبلها؛ مناسبة للياء، ونقل الإعراب على تلك الياء، وقد يحدث في بعض الأسماء حذف، أو قلب، أو إبدال، أو رد محذوف(٢).

فيكون النسب إلى بلدة (حَمَاة)، (حَمَوِيٌّ)، والتغيير الذي طرأ على هذه اللفظة هو: أن الألف وقعت ثالثة وبعدها تاء مربوطة، فحذفت التاء؛ استنادًا إلى قاعدة ما آخره تاء تأنيث، وقلبت الألف واوًا؛ لأنه اسم مقصور ثلاثي، وأُوليت ياء مشدّدة تكون حرف إعراب(٣).

والنسب إلى بلدة (دِمَشْقَ)، (دِمَشْقِيٌّ)، بزيادة ياء مشددة في آخره، وكسر ما قبل هذه الياء؛ مجانسة لحركتها، وتشديد الياء؛ للفرق بين ياء النّسب، وياء المتكلّم(٤).

---

(١) شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية ص ٢٧٣.

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة، للصايغ، تحقيق: أ.د. إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، ط٢، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م، ٦٧٧/٢، والصرف الوافي، للدكتور هادي نهر، دار الأمل، ط٣، ٢٠٣٣م، ص١٧٧.

(٣) ينظر: محاضرات في علم الصرف ص ١٣٥، والصرف الوافي ص ١٧٩.

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٦٧٧/٢.

المسألة الثانية: في باب الإبدال:

(توطئة):

الإبدال هو: جعل حرف مكان حرف آخر مطلقًا؛ سواءً أكانا صحيحين، أم معتلين، أم مختلفين[١]. والأحرف التي تبدل من غيرها إبدالًا شائعًا لغير إدغام (تسعة أحرف)؛ يجمعها قولهم: (هَدَأتُ مُوطِيًا)[٢].

وفي هذه المسألة قال العاري: «والتاء مبدلة من الواو، كما في (تُراثٍ وتُجاهٍ)، أصلهما: (وُراثٌ ووُجاهٌ)؛ لأن الواو والتاء من حروف الزيادة، أي: الحروف التي يزادُ منها على حروف المصدر الأصلية في تصاريف الأفعال والصيغ: كما فُصِّل ذلك في فن التصريف. وهي –أي حروف الزيادة– عشرة يجمعها قولك: (سألتمونيها)، (السين) المهملة، و(الهمزة)، و(اللام)، و(التاء)، و(الميم)، و(الواو)، و(النون)، و(الياء) المعجمة من تحت، و(الهاء)، و(الألف)»[٣].

وهنا تكلم العاري عن لفظتَي (تُراثٍ وتُجاهٍ)، بأن أصلهما: (وُراثٌ ووُجاهٌ)؛ إذ أُبدلت التاء من الواو في غير اطراد، وقد جاءت ألفاظ أخرى أبدلت فيها التاء من الواو، نحو: (تُخْمَة وتُهْمَة وتَيْقُور..)، والأصل فيها: وُخْمَة ووُهْمَة ووَيْقُور من الوَقار[٤].

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب في علم التصريف ٨٤٨/٢، وشذا العرف للحملاوي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط٦، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، ص ١١٤، وتوضيح الصرف ص ٢٧.

(٢) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٣٣٠/٤.

(٣) شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية ص ١٦٩.

(٤) ينظر: الممتع في التصريف لابن عصور، تحقيق: أحمد عناية وعلي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م، ص ٢١٠، وأسرار العربية

وقد تعرض الشيخ الحملاوي لهذه المسألة؛ إذ أشار إلى أنَّ التاء حرف مهموس قريب من الواو؛ إذ أبدلت منها في: (تُراثٍ وتُجاهٍ)(١).

وأشار العاري في محور حديثه إلى أن (الواو والتاء) من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك: (سألتمونيها)، والحديث عن حروف الزيادة يطول، وطبيعة البحث تقتضي الاختصار، وسأوجز الكلام عنها ما استطعت.

وقبل الحديث عن حروف الزيادة، سأوضّح أنواع الزيادة، وهي نوعان:

١- ما يكون بتكرير حرف من أصول الكلمة مع الاتصال، نحو: (قَطَّعَ)، أو مع الانفصال، نحو: (عَقَنْقَل). والتكرير يكون مع عين الكلمة كما سبق، أو مع اللام، نحو: (جَلْبَبَ)، أو بتكرير الفاء والعين مع مباينة اللام لهما، نحو: (مَرْمَرِيْس)، أو بتكرير العين واللام مع مباينة الفاء، نحو: (صَمَحْمَحْ) على وزن سَفَرْجَل، أو بتكرير الفاء وحدها، نحو: (سُنْدُسْ)، أو العين المفصولة بأصل، نحو: (حَدْرَد) على وزن جَعْفَر، أو العين والفاء في الرباعي، نحو: (سِمْسِمْ)(٢).

٢- ما لا يكون إلا بزيادة حرف من حروف الزيادة العشرة (سألتمونيها).

أما حروف الزيادة فقد ذكر العلماء عبارات أُخر تجمع حروفها، ومنها قولهم: (اليومَ تَنْسَاهُ)، و(هَوِيْتُ السِّمَانَ)، و(أَمَانٌ وتَسْهِيلٌ)، و(لا أنسيتموه)، (أهوى تلمسان)، و(ألموته ينسى؟) و(هم يتساءلون).

وقال المازني ردًّا على سؤال المبرد عن حروف الزيادة:

هَوِيتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي وقدْ كُنْتُ قِدْمًا هَوِيتُ السِّمَانا

ولسهولة حفظها قالوا فيها:

للأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص ٣٤٨.

(١) ينظر: تيسير الصرف للحملاوي مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط٤، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م، ص ٣٢٢.

(٢) ينظر: شذا العرف ص ١٠٩.

سَأَلْتُ الحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عنِ اسمِهَا فَقَالتْ ولَمْ تَبْخَلْ: أَمَانٌ وتَسْهِيلُ[١]

وقد جمعها ابن مالك في بيتٍ واحدٍ أربع مرَّات، فقال:

هَنَاءٌ وتَسْلِيمٌ، تَلا يَوْمَ أُنْسِهِ نِهَايَةُ مسؤولٍ، أمَانٌ وَتَسْهِيلُ[٢]

وحروف الزيادة ليس المراد بكونها أنها لا تقع إلا زوائد؛ بل إنه لا يزاد حرف لغير الإلحاق وغير التضعيف، إلا أن يكون من حروف الزوائد العشرة سابقة الذكر[٣].

وقد خُصَّت هذه الأحرف (اليومَ تَنْسَاهُ) بالزيادة عدا غيرها؛ لأن حروف اللين وهي:(الألف والياء والواو) أحق بالزيادة من غيرها؛ لسهولة الإتيان بها عند الإشباع بالحركات الثلاث؛ إذ لا تخلو كلمة منها، أو من أبعاضها، وأنها أخف الحروف[٤].

وقد أشارت المصادر إلى أن عدد حروف الزيادة عشرة، إلا أنَّ الأمر لم يَسْتَقِرَّ هنا؛ إذ للأستاذ الدكتور عبد الرزاق الصَّاعدي رأي آخر في عددها، وذلك في مقال له نُشر في صحيفة المدينة بعنوان: (حروف الزيادة الصَّرفية ثمانية وليست عشرة)، فقد بيّن رأيه في عدد حروف الزيادة الصَّرفية، وقد خالف رأي البصريين والكوفيين، وأشار إلى أنه لا بد من التفرقة بين حروف الزيادة الصَّرفية المطَّردة وحروف الزيادة اللغوية الأحفورية غير المطَّردة، والزيادة عنده نوعان:

١– زيادة صرفية قياسية، وحروفها ثمانية، وليست عشرة، وهي: (أ ت س م ن و ا ي)، مجموعة في قولك: (أمستويان).

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٣٣١/٢.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ٢٠٧/٤، ٢٠٨.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف لأبي الفضل الاستراباديّ، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م، ٥٧٥/٢.

(٤) ينظر: تيسير الصرف للحملاوي ص ٣٢١.

٢- زيادة لغوية سماعية معجمية أحفورية، وحروفها الحروف جميعًا.

فقد استثنى الصَّاعدي من حروف الزيادة الصَّرفية (اللامَ والهاءَ)، وعلل ذلك بأنهما لم تُزادا في موضع تصريفيّ مطَّرد: كاطراد الحروف الثمانية (أمستويان)، وأشار إلى أنَّ المبرد لا يعد (الهاء) من حروف الزيادة، لكنه تراجع، فأعادها لحروف الزيادة؛ تقليدًا لأصحابه(١).

ولستُ هنا بصدد التوسع في عرض الخلافات في هذه المسألة؛ إذ يمكن الرجوع لها في مظانها(٢)، بل إنني أميل في عددها إلى رأي الأستاذ الدكتور عبد الرزاق الصَّاعدي؛ لسبب عدم الاطراد: كما ذكر، ولأنَّ زيادة (اللام والهاء) لا تمثل زيادة صرفية، ومنها ما يدخل ألفاظًا لا تدخل في الصَّرف: كالحروف ومبنيات الأسماء؛ لذا أرى أنَّ القول الراجح هو قصر حروف الزيادة على ثمانية، وليست عشرة، والله أعلم.

المسألة الثالثة: في باب التصغير، وجاء في موضعين:

(توطئة):

يعدّ التصغير من خصائص الأسماء العربية المعربة المكبرة المتمكنة غير المعظمة الخالية من صيغ التصغير، فلا تصغر سواها من الأفعال والحروف؛ لأنّ التّصغير وصفٌ في المعنى، والوصفُ من خواصّ الأسماء، وما ورد في الشعر، نحو قول الشاعر من [البسيط]:

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

(١) ينظر إلى مقال الأستاذ الدكتور عبد الرزاق الصاعدي بعنوان: (حروف الزيادة الصرفية ثمانية وليست عشرة)، منشور في صحيفة المدينة المنورة بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٣م.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تأليف: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الطلائع، المسألة السادسة والعشرون، ١٩٣/١ وما بعدها.

والشّاهد فيه: (أُميلح)، فإنّه تصغير (أَمْلَح) وهو شاذ عند البصريين، ويرى الكوفيون أن صيغة (أَفْعَل) في التّعجُّب اسم، والدليل على ذلك مجيئها مصغّرة في هذا البيت(١).

وأبنية التصغير ثلاثة: (فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل)، فإن كان الاسم ثلاثيًّا صُغر على (فُعَيْل)، وإن كان رباعيًا من غير مد قبل آخره، أو رباعيًّا قبل آخره مد صُغر على (فُعَيْعِل)، وإن كان خماسيا قبل آخره مد أو ليس قبل آخره مد صُغر على (فُعَيْعِيل)(٢).

الموضع الأول: قال العاري: «هيا جُفَيْنِي جِفَّ من دُمُوعي: هيا حرف نداء، جُفَيْنِي منادى، وهو تصغير جَفْنٍ»(٣).

ففي هذه المسألة تكلم العاري عن المصغر الثلاثي، فـ(جَفْن) اسم ثلاثي، يُصغر بضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ثالثة ساكنة، تسمى ياء التصغير، فيصير(جُفَيْن) على وزن (فُعَيْل)، وهو أدنى أبنية التصغير، وبناءً على ذلك يكون الوزن التصغيري لـ(جُفَيْنِي) هو (فُعَيْل)(٤).

الموضع الثاني: قال العاري: «... أن تكون مكبرة، فلو صُغرت أُعربت بالحركات على الياء المشددة، نحو: جاء أُبيُّكَ، ورأيتُ أُبيَّكَ، ومررت بأُبَيِّك»(٥).

وهنا تكلم العاري عن إعراب الأسماء الستة بالحروف والحركات، وأشار إلى أنها إذا صُغرت تعرب بالحركات بدلًا من الحروف، وهذه مسألة نحوية معروفة،

---

(١) منهجي في البحث الاختصار، وللاستزادة ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٢٧/١، وارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، ٣٥١/١، ٣٥٤، و تيسير الصرف للحملاوي ص ٢٧٢، ٢٧٣.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف ٣٢٤/١، ٣٢٥.

(٣) شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية ص ١٩٤.

(٤) ينظر: محاضرات في علم الصرف ص٩٨.

(٥) حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري ص ١٥٧.

يمكن الرجوع لها في مظانها[١]، والجانب الذي يهمّنا في هذه المسألة هو تصغير الأسماء الستة، وهي: (ذو) بمعنى صاحب، و(أبو)، و(أخو)، و(حمو)، و(فو)، والملحقة بهذه الأسماء (هَنُ)[٢].

إذن فالأسماء الستة مكونة من ثلاثة أحرف، فيكون تصغيرها على وزن (فُعَيْل)، نحو: (هذا أُبَيُّكَ)، و(رأيتُ أُبَيَّكَ)، و(مررت بأُبَيِّك)، وعلى مثل هذا يقاس.

المسألة الرابعة: في باب جمع المؤنث السالم، (اسم الجنس المؤنث المختوم بألف التأنيث المقصورة):

قال العاري: «و(حبليات) قد تغير فيه بناء مفرده، وهي: (حُبْلَى)، فإن الألف قلبت فيه ياءً، وبعضهم يعبّر عن هذا الباب بقوله: وما جُمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين؛ لأنه أعم»[٣].

في هذه المسألةِ أشار العاري إلى طريقة جمع المؤنث السالم المختوم بألف التأنيث المقصورة، والقاعدة تقول: إذا كانت الألف المقصورة رابعة فأكثر قُلبت ياء: كما في نحو: حُبْلَى، وذُكْرَى، وفُضْلَى، ومُسْتَشفى، وغير ذلك من الألفاظ[٤].

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م، ٣٢٣/١، وشرح شذور الذهب للجوجري، تحقيق: د. نواف الحارثي، الجامعة الإسلامية، ط٢، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م، ١٨٤/١–١٨٨، والتصريح للأزهري، تحقيق: د. عبدالفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م، ٢١٤/١–٢٢٧.

(٢) أحكام الأسماء الستة: في (ذو)، و(فو) لغة واحدة فقط: الإتمام أي: الإعراب بالحروف. وفي (الأب) و(الأخ) و(الحمُ) ثلاث لغات: الإتمام، والنقص، والقصر أي: إلزام الألف مطلقًا في جميع الأحوال. وفي (الهَنُ) لغتان: الإتمام، والنقص أي: الإعراب بالحركات، ولغة النقص في هذا الاسم أحسن وأفضل وأجود من لغة التمام. ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري ١٨٥/١، والتصريح ٢٢٦/١.

(٣) حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري ص ١٥٢.

(٤) ينظر: تيسير الصرف للحملاوي ص٢١٣، والصرف الوافي ص ١٤٩.

فتجمع (حُبْلَى) على (حُبْلَيَات)، و(ذُكْرَى) على (ذُكْرَيات)، و(فُضْلَى) على (فُضْلَيَات)، و(مُسْتَشفى) على (مُسْتَشفيات)، وهكذا دواليك.

والجمع بين تأنيثين في مثل هذه الألفاظ جائز؛ لأن التأنيث لا يفارقها؛ إذ ليس لها مذكر، فإذا جُمعت انقلبت ألف التأنيث ياء، وبقيت دالة على التأنيث، وأدخلت علامة أخرى للجمع، خلافًا لجمع (مسلمة) وشبهه؛ إذ لا يجوز أن تقول: (مسلمتات)؛ لأن (التاء) في (مسلمة)؛ للتفريق بين المذكر والمؤنث، فإذا جُمعا، لم تجعل بينهما فرقين، والثاني يغني عن الأول(١).

ومنه قول امرئ القيس من [الطويل]:

فمِثْلِكِ حُبْلَى قد طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عن ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

فـ(حُبْلَى) صفة على وزن (فُعْلى)، وجمعها حبليات(٢).

وتأتي (فُعْلَى):

١- اسمًا، نحو: (بُهْمَى): نبت من أَحرار البقول. و(بُصْرَى): قرية بمدينة حوران بالشام. و(أُبْلَى): موضع بأرض سُليم.

٢- صفةً، نحو: (حُبْلى): وصف للمرأة الحامل، وقيل: كل ذات ظُفُرٍ حُبْلى، وقال الليث: «سِنَّورَةٌ حُبْلَى وشاةٌ حُبْلى»(٣)، و(أُخْرَى): الغالب عليها الصفة، و(بُهْيَا): من أوصاف الإبل.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٩٤/٣، وعلل النحو لأبي الحسن الوراق، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م، ص ١٦٨.

(٢) ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٩٠م، ص ١٢.

(٣) تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ٥٣/٥.

٣– مصدرًا، نحو: (الرُّجْعَى)، و(البُشْرَى)، وغير ذلك من الألفاظ[١].

فلو سميت رجلاً بـ(حُبْلَى) لم تجمعه بالتاء، بل تجمعه بالواو والنون، فتقول: (حُبْلَوْنَ)، وإن سميت به مؤنثًا جمعته بالتاء، قلت: (حُبْلَيات)[٢]، والله أعلم.

المسألة الخامسة: في الفعل المضارع الذي باشرتْه نون التوكيد، نحو: (تُبلوُنَّ):

قال العاري: «لتُبلوُنَّ، فإنَّ النونَ حُذِفَتْ لتوالي النونات...وتُبْلَوُنَّ: فعل مضارع مبنيٌّ للمجهول، مرفوعٌ لتجرده من ناصب وجازم، وعلامة رفعه النون المحذوفة؛ لتوالي النونات؛ إذ أصله (لَتُبْلَوُونَنَّ) بنون الرفع، ونون التأكيد المشددةِ بنونين، فحذفت نون الرفع، ونون التأكيد، وواوُ الفعل؛ لالتقاء الساكنين، وقال بعضهم المحذوف واوُ الجمع، والباقية واوُ الفعل»[٣].

وتفصيل المسألة على النحو الآتي:

التَّغيرات الصَّرفية التي طرأت على لفظة: (لتُبلَوُنَّ)							
١	(لتُبْلَوُون)	٢	(لَتُبْلَوْن)	٣	(لتُبْلَوْنَنَّ)	٤	(لتُبلَوُنَّ)

فالواو في قوله تعالى: {لتُبلوُنَّ في أموالِكم}[٤]، أتت فاصلة بين الفعل والنون حسًّا؛ لأنها ليست لام الفعل، بل هي واو الجمع، تحركت؛ لأجل التقاء الساكنين، وقد مرَّت بعدة مراحل فأصلها (لتُبْلَوُون) بواو هي لام الفعل، استثقلت الضمة على لام الفعل التي هي الواو الأولى، فحذفت الضمة؛ لاستثقالها، فالتقى ساكنان (الواوان) فحذف أول الساكنين، فصار (لَتُبْلوْن)، فلما دخلت نون التوكيد الثقيلة

(١) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصقلي، تحقيق: د. أحمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م، ص ٢٩٠، والمزهر في علوم اللغة، للسيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ١٥/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٩٤/٣.

(٣) حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري ص ١٧٣، ١٧٤.

(٤) سورة آل عمران من الآية ١٨٦.

صار (لتُبْلَوْنَنَّ)، فتوالت الأمثال النونات الثلاث، فحذفت نون الرفع لفظًا، فالتقى ساكنان (واو الجماعة، ونون التوكيد المدغمة)، وتعذَّر حذف إحداهما، فحُرِّك الساكن الأول بحركة تجانسها وهي الضمة؛ دلالة على المحذوف، ولم تحرك النون؛ محافظة على الأصل، فصار (لتُبلَوُنَّ)[١].

ولم تقلب الواو ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها؛ لأن الحركة عارضة في الواو؛ لالتقاء الساكنين، ولا يجوز همزها: كما جاز في (أثؤب) جمع ثوب، و(أسؤق) جمع ساق[٢]. والله أعلم.

المسألة السادسة: في باب الإعلال بالنقل (التسكين)، وجاء في موضعين:

(توطئة):

الإعلال هو: تغيير حرف العلة؛ للتخفيف، بقلبه أو نقل حركته أي: إسكانه، أو حذفه، وأنواع الإعلال ثلاثة: القلب، والنقل، والحذف، ويقع الإعلال في أحرف العلة الثلاثة (الألف والواو والياء)، ويقع في الهمزة أيضًا؛ لأنها إذا سُهِّلت تحولت لحرف علة، ولأنها شبيهة بحرف العلة[٣].

ومحور حديثنا في هذه المسألة عن الإعلال بالنقل (التسكين)، فقد ذكره العاري في موضعين: كما أشرت في عنوان المسألة، وهما:

الموضع الأول: قال العاري: «فإن قيل: يَرِدُ (قائمٌ ويَقُوْمُ) ونحوهما، فثالث (يَقُوْمُ) ساكنٌ، وثالث (قَائِمٌ) متحرك، وثاني (يَقُوْمُ) متحرك، وثاني (قَائِمٌ) ساكنٌ، قلنا: أصل (يَقُوْمُ): (يَقْوُمُ) بتحريك الواو..»[٤].

---

(١) ينظر: شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م، ص ٢٢١، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢٣٣/١، ٢٣٤، والتصريح ٢٠٣/١.

(٢) ينظر: شرح الملوكي في التصريف ص ٢٢١.

(٣) ينظر: محاضرات في علم الصرف ص ١١٩، وتيسير الإعلال والإبدال، تأليف: عبد العليم إبراهيم، دار غريب للطباعة، القاهرة، ص٥.

(٤) حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري ص ١٨٤، وهذه المسألة عرض لها العاري في كتابه منية الراغب وبغية الطالب في ص ٢٥٢.

في هذه المسألة ذكر الشيخ عبد الرحمن العاري الأصل في (يَقُوْمُ)؛ إذ الأصل فيها (يَقْوُمُ) ووزنها الصَّرفي (يَفْعُل): كـ (يَنْصُر)، والقاعدة في هذه المسألة تقول: إذا جاء في الكلمة حرف علة متحرك مسبوقًا بحرف صحيح ساكن وجب أن تنقل حركة حرف العلَّة إلى الحرف الساكن الصحيح قبله، مع بقاء الحرف المعتل إن جانس الحركة(١)، وسيأتي تفصيل هذه المسألة في الموضع الثاني إن شاء الله.

ولا يكون هذا إلا في عين الكلمة، ويسمى الإعلال بالتسكين؛ لأن حرف العلة يسكن بعد نقل حركته إلى ما قبله(٢).

وبناء على ذلك يكون التغيير الذي طرأ على كلمة (يَقْوُمُ): هو نقل الضمة من حرف العلَّة (الواو) إلى الحرف الساكن الصحيح قبلها (القاف)، فصارت (يَقُوْمُ).

وهذه القاعدة تسري على كل فعل مضارع من ماضٍ ثلاثي أجوف، نحو: (يَقُوْل)، و(يَزُوْر)، و(يَصُوْم)، و(يَعُوْد)، و(يَبِيْعُ)، وغير ذلك(٣).

وأعلَّت هذه الألفاظ؛ لإعلال ماضيها الذي هو الأصل، واستثقالًا للضمة والكسرة على الواو والياء. ولم تقلب الواو والياء ألفًا، منعًا للالتباس في باب (خَافَ يَخَافُ)، إذ لو قلبت لقيل: (قَامَ يَقَامُ) و(بَاعَ يَبَاعُ)، وهنا يحصل اللبس(٤).

وإذا كان حرف العلة يجانس الحركة المنقولة، اكتفي بنقل الحركة من الحرف المعتل للحرف الصحيح قبله من غير قلب حرف العلة، نحو: (يَقُوْل)، و(يَطُولُ)، و(يَبِيْعُ)؛ إذ أصلهما قبل النقل (يَقْوُلُ)، و(يَطْوُلُ)، و(يَبْيِع)، ففي الأولى نُقلت حركة حرف الواو (الضمة) الى الحرف الساكن الصحيح قبلها (القاف)، وفي

(١) ينظر: الممتع في التصريف ص ٢٣٨، ومحاضرات في علم الصرف ص ١٤١.

(٢) ينظر: توضيح الصرف ص ٣٤٤.

(٣) ينظر: تيسير الإعلال والإبدال ص ٤٤، ٤٥.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف ٢/٧٩٤، ٧٩٥.

الثانية نُقلت حركة حرف الياء (الكسرة) إلى الحرف الساكن الصحيح قبلها (الباء)[١].

وإذا كان حرف العلة لا يجانس الحركة المنقولة أُعِلّ بالنقل والقلب؛ إذ تنقل الحركة، ويتبعها بعد ذلك قلب حرف العلة حرفًا، يجانس الحركة المنقولة، نحو: (يَخَاف)، و(يَهَاب)، وأصلهما: (يَخْوَف)، و(يَهْيَب)، فلما نقلت حركة حرف العلة إلى الحرف الصحيح الساكن قبلهما؛ صارت الواو في (يَخْوَف) لا تجانس الفتحة المنقولة، فقلبت ألفًا فصارت (يَخَاف)، والياء في (يَهْيَب) لا تجانس الفتحة، فقلبت ألفًا، فصارت (يَهَاب)[٢].

الموضع الثاني: قال العاري: «وأصل (خِلْتُ) خَيِلْت، بكسر الياء، نُقِلَت الكسرةُ إلى الخاء بعد سلب حَرَكَتِها، ثم حُذِفت الياءُ؛ لالتقاء الساكنين؛ لأن ماضيه (خَالَ)، ومضارعهُ (يَخَالُ)، وكان أصلُهُما (خَيِل يَخْيَل)، بكسر الياء في الماضي، وفتحِها في المضارع، تحركت الياءُ في الماضي، وانفتح ما قبلها؛ فقلبتْ ألفًا، فإذا أُريد إسنادُهُ إلى التاء المضمومة، أو المفتوحة أو المكسورة، أو نون الإناث أو إلى ضمير المثنى المخاطب، أو المخاطبين أو المخاطبات، أو إلى ضمير الغائبات قلبوا الألف ياء، كما أصله ذاك، فصارت (خَيِلْتُ)، ثم نَقَلُوا كسرتَها إلى ما قبلَها، أي: الخاءِ؛ لاجتماعِ الأمثال؛ لأن الياء في مقام كسرتين، فكسرُها ثقيل، فصارت الياءُ ساكنةً، واللامُ بعدها ساكنةً، فالتقى ساكنان، فحُذِفَتِ الياء، فصارت (خِلْتُ)، وهكذا خِلْتُ، وخِلْتَ، وخِلْتُما، وخِلْتُمْ، وخِلْتُنَّ، وخِلْنَ...»[٣].

---

(١) ينظر: محاضرات في علم الصرف ص ١٤٣، وحاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري ص ٢٢٢.

(٢) ينظر: توضيح الصرف ص ٣٤٤، ومحاضرات في علم الصرف ص ١٤٣، وتيسير الإعلال والإبدال ص ٤٩.

(٣) حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري ص ٢٥٠، ٢٥١.

وفي هذه المسألةِ أشار الشيخ عبد الرحمن العاري إلى أبواب الفعل الثلاثي المجرَّد وتقسيماته من غير تفصيل فيها، وسأتطرق إلى هذه التقسيمات بشيء من التوضيح مع الأمثلة؛ بُغية وصول القارئ إلى الفائدة.

قسم علماء الصَّرف الفعل الثلاثي المجرَّد حسب ماضيه ومضارعه إلى ستة أبواب، هي:

١- (فَعَلَ يَفْعُلُ) بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، نحو: (نَصَرَ يَنْصُرُ).

٢- (فَعَلَ يَفْعِلُ) بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، نحو: (ضَرَبَ يَضْرِبُ).

٣- (فَعَلَ يَفْعَلُ) بفتح العين فيهما، نحو: (فَتَحَ يَفْتَح).

٤- (فَعِلَ يَفْعَلُ) بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، نحو: (فَرِحَ يَفْرَحُ).

٥- (فَعُلَ يَفْعُلُ) بضم العين فيهما، نحو: (شَرُفَ يَشْرُفُ).

٦- (فَعِلَ يَفْعِلُ) بكسر العين فيهما، نحو: (حَسِبَ يَحْسِبُ)[(١)].

والتقسيم راعى حركة العين في الماضي والمضارع، فمثلًا باب (ضَرَبَ يَضْرِبُ) فهو مفتوح العين في الماضي ومكسورها في المضارع، ومثله (كَسَرَ يَكْسِرُ) حسب حركة العين، فمن المعتل فيه (سَارَ يَسِيْرُ)، والمعروف أن الحرف الثاني الذي يلي حرف المضارعة يكون ساكنًا، ولكنك عندما تقول: (يَسِيْرُ) تجد أنَّ السين متحركة، والأصل فيه: (يَسْيِرُ) السين ساكنة، والياء مكسورة، فنقلت حركة الياء إلى السين قبلها؛ لأنهم استثقلوا الكسر على حرف العلة، وهو الياء، فنقلوها إلى الحرف الذي قبله، فقالوا: (يَسِيْرُ) فسكنت الياء، وصارت مدًّا، فإذا

(١) وللاستزادة في هذا الباب ينظر: الكتاب، ١٠١/٤، وشذا العرف ص ٢٧، ٢٨، ٢٩، ودروس في التصريف لعبد الحميد، دار الطلائع، ص ٥٥ وما بعدها.

أَسْنَدْتَ هذا الفعل إلى تاء المتكلم قلت: (سِرْتُ)؛ لأن الفعل عندما يسند إلى تاء المتكلم يُسكن آخره، ويبنى على السكون، فيلتقي هنا ساكنان، فيحذف حرف العلة، فهذا فيه إعلال بالنقل (التسكين)، والحذف الذي حدث؛ بسبب إسناده إلى الضمير.

ومثله كذلك في باب (نَصَرَ يَنْصُرُ) مفتوح العين في الماضي ومضمومها في المضارع، ومنه (دَخَلَ يَدْخُلُ) وغير ذلك، ومن المعتل (قَامَ يَقُوْمُ) وأصله: (قَوَمَ يَقْوُمُ)، فـ(قَوَمَ) على وزن (فَعَلَ) تحركت الواو فقلبت ألفًا؛ لوقوعها بعد فتحٍ، وقد مرَّ بنا أنَّ (يَقُوْمُ) أصله: (يَقْوُمُ) على وزن (يَفْعُلُ)، نقلت حركة الواو؛ لاستثقالها إلى الحرف الصحيح الذي قبلها (القاف)، فقالوا: (يَقُوْمُ) وهذا –أيضًا– إعلال بالنقل، فإذا أسندته إلى تاء المتكلم حَذَفْتَ؛ لالتقاء الساكنين؛ لأن تاء المتكلم يبنى الفعل معها على السكون فتقول: (قُمْتُ)[1]. والله أعلم.

وكذلك الفعل (خَالَ يَخَالُ) وهو من باب (فَرِحَ يَفْرَحُ) على وزن (فَعِلَ يَفْعَلُ)، أصله: (خَيِلَ يَخْيَلُ) مكسور العين في الماضي، ومفتوحها في المضارع، نقلت حركة الياء في (يَخْيَلُ) إلى الحرف الصحيح الذي قبلها، وهو (الخاء)، فصارت الياء ساكنة، وما قبلها مفتوح، فقلبت ألفًا فصارت (يَخَالُ)[2].

وأصل (خِلْتُ) خَيِلْتُ، فإذا أسندت هذا الفعل إلى تاء المتكلم نقلت حركة الياء الكسرة إلى الحرف الصحيح الذي قبلها (الخاء)، فالتقى ساكنان (الياء واللام)، فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، فصارت (خِلْتُ)، وهنا حدث إعلال بالنقل

(١) ينظر: الممتع في التصريف ص ٢٣٨، وشرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف ٧٩٤/٢، ٧٩٥، وتيسير الإعلال والإبدال ص ٤٤، ٤٥، ومحاضرات في علم الصرف ص ١٤٣. وجميع المصادر التي تكلمت في هذا الباب.

(٢) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصقلي ص ٣٢٨، وشرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف ٢٣٠/١، وشذا العرف في فن الصرف ص ٢٨.

(التسكين)، ومعه حذف؛ من أجل الإسناد إلى تاء المتكلم؛ لأن تاء المتكلم إذا أسند إليها الفعل الماضي بُني على السكون. والله أعلم.

المسألة السابعة: في باب حروف الزيادة، زيادة النون في (نَرْجَسَ)[١] والياء في (يَرْنَأ)[٢].

قال العاري: «قوله: بخلاف نون (نَرْجَسَ) مع قوله: بخلاف ياء (يَرْنَأ). يقالُ: نَرْجَسَ الدواءَ إذا جعل فيه نَرْجِسًا، ويَرْنَأَ الثياب: إذا صبغه باليَرَنَّأ، وهو الحناء، وملخص ما ذكره في هذا المحلِّ: أنْ ليس كلُّ ما في أوله حرفٌ من حروف (أنيت) مضارعًا؛ لأنها توجد –أيضًا– في الماضي»[٣].

في هذه المسألة تكلم العاري عن مجيء بعض الألفاظ التي في أولها إحدى حروف الزوائد الأربعة المسميات بأحرف المضارعة (أنيت)، وهي ليست بأفعال مضارعة، بل جاءت –أيضًا– في الفعل الماضي، ومثَّل بلفظتي (نَرْجَسَ) و(يَرْنَأ)، والذي يظهر لي أن العاري يشير إلى رأي ابن مالك في هذه المسألة؛ إذ قال: «... ولا يغني عن قولنا ما أوله همزة المتكلم، أو إحدى أخواتها أن يقال: ما أوله أحد حروف (نأتي)؛ لأن أحد هذه الحروف قد يكون أول غير المضارع نحو: (أَكْرَمَ) و(تَعَلَّمَ) و(نَرْجَسَ) الدواء: إذا جعل فيه نَرْجِسًا، و(يَرْنَأ) الشيب: إذا خضبه باليُرَنَّاء، وهو: الحناء»[٤].

---

(١) يقال: نَرْجَسَ الدواءَ إذا جعل فيه النرجس، وهو من الرياحين. ينظر: لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، مادة (رجس) ٩٦/٦.

(٢) يَرْنَأ لحيته إذا صبغها بالحناء، واليَرَنَّأ اسم للحناء. ينظر لسان العرب مادة (رنأ) ٨٩/١.

(٣) حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري ص ١٩١، ١٩٢.

(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٦٨/١.

وبناء على ذلك كله يتبين أن النون في (نَرْجِس) والياء في (يَرْنَأُ)، مثل: الهمزة في (أَكْرَمَ) والتاء في (تَعَلَّمَ)، فهي حروف زيادة وإن شابهت حروف المضارعة، وليست بحروف مضارعة.

والشيخ عبد الرحمن العاري -رحمه الله- لم يتوسع في حديثه عن الزيادة فيهما، ولعلي أجد الفرصة مناسبة للحديث عن الزيادة فيهما بشيء من التفصيل، مبتدئًا بأقوال بعض العلماء في هذه المسألةِ، وذلك على النحو الآتي:

قال ابن دريد عن زيادة النون في (نَرْجِس): «وليس في كلامهم راء قبلها نون، ولا تلتفت إلى (نَرْجِس) فإنه فارسيّ معرَّب»(١).

وابن جني -أيضًا- يرى النون فيها زائدة، إذ قال: «وكذلك نون (نَرْجِس) زائدة؛ لأنه ليس في الأصول مثل (جَعْفِر) بكسر الفاء»(٢).

وقال ابن عصفور في معرض حديثه عن زيادة النون أولًا: «فمما زيدت فيه النون أولًا لقيام الدليل على زيادتها (نَرْجِسٌ) وزنه (نَفْعِلٌ). وإنما لم تكن نونه أصلية؛ لأنه ليس في كلامهم (فَعْلِل)»(٣).

وعن زيادة النون سواء أكانت مفتوحة أم مكسورة قال ابن يعيش: «فأما نون (نَرْجِسٍ) فزائدة؛ لأنه يمكن قبل الاعتبار أن تكون أصلًا، وأن تكون زائدةً، فمتى جعلناها أصلًا صارت (فَعْلِلاً) كـ(جَعْفِر)، بكسر الفاء، وليس في الكلام مثله، ومن كسر النون وقال: (نِرْجِسُ) فهي زائدة عنده أيضًا»(٤).

---

(١) جمهرة اللغة لابن دريد، دار صادر، بيروت، ط١ (د.ت)، ٤٠١/١.

(٢) سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م، ١٦٨/١.

(٣) الممتع في التصريف ص ١٤٥.

(٤) شرح الملوكي في التصريف ص ١٦٩.

وابن مالك عدَّها من الزوائد؛ إذ قال: «إذا كان الحكم بأصالة حرف موجبًا لعدم النظير تعين الحكم بالزيادة كنون (نَرْجِسٌ) فإنه زائد، إذ لو لم يكن زائدًا لكان وزنه (فَعْلِلاً)»[١].

وقال السيوطي: «وعلى (نَفْعَل) (نَرْجَس)، ولا يعلم غيره، قال بعضهم: وأظنه أعجمياً»[٢].

وعن زيادة الياء في (يَرْنَأ) قال ابن جني: «وقالوا يَرْنَأَ لِحْيَته إذا صَبَغَها باليَرَنَّاءِ[٣]، (وهو الحنَّاء) وقال: هذا (يَفْعَلَ) في الماضِي وما أَغْرَبَه وأَطْرَفَه»[٤].

وعن (اليُرَنَّاءِ) قال القُتَيبِيُّ: «لا أَعرِف لهذه الكَلِمة في الأَبْنِيَةِ مَثَلاً»[٥].

هذه جملة من أقوال بعض العلماء عن زيادة النون في (نَرْجِس)، والياء في (يَرْنَأ)، وهنا يجب التفريق بين حرف المضارعة وحرف الزيادة، وفي رأيي يوجد خلط كبير بين حرف الزيادة وحرف المضارعة، فحرف الزيادة يبقى في تصريفات الفعل كلها، يكون في الماضي والمضارع والأمر كذلك، تقول: (نَرْجِسْ) و(يَرْنِئْ)، أما حرف المضارعة فلا يأتي إلا في المضارع فقط، فـ(نَرْجَسَ)، و(يَرْنَأَ) مزيدان، الأول زيد بالنون في أوله، والآخر زيد بالياء في أوله، فهذه زيادة –وإن شابهت حرف المضارعة– لكنها ليست حرف مضارعة؛ لأننا نقول: في المضارع (يُنَرْجِسُ)، و(يُيَرْنِئُ) فالياء باقية وجاءت ياءُ المضارعة، فإذن هذه الياء ياءُ زيادةٍ، وليست ياءَ مضارعة، وإن شابهتها، ومثال ذلك كما تقدم الحديث عنه: أن (أَكْرَمَ) مزيد بالهمزة في أوله، و(تَعَلَّم) مزيد بالتاء في أوله، وعندما نأتي بالمضارع نقول: (يُكْرِمُ) وأصله: (يُؤَكرم)، ونقول: (يَتَعَلَّمُ) فبقيت التاء موجودة، والهمزة حُذفت، والله أعلم.

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/١٢٠.
(٢) المزهر في علوم اللغة ٢/١٠.
(٣) ورد ضبطها (اليُرَنَّأُ)، بضَمِّ الياءِ وفَتْحِها، مَقصورَةً مُشدَّدَةَ النونِ. و(اليُرَنَّاءُ)، بالضمِّ والمدِّ. ينظر: تاج العروس للزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ١/٥٢٢.
(٤) الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ٣/٢١٨.
(٥) تاج العروس ١/٥٢٢.

الخاتمــة

هكذا نصل إلى خاتمة البحث المعنون بـ(الدَّرس الصَّرفيّ عند الشَّيخِ عبد الرحمن بن محمد العاري (١١٢٨هـ) من خلال كتبه: شرح الدُّرَّة الدُّرِّية في نظم العوامل النَّحويَّة، وحاشية على بعض شرح الآجروميَّة، ومنية الرَّاغب وبغية الطَّالب، عرضًا ودراسة)، وقد اتخذ البحث المسائل الصرفية التي عرض لها العاري في كتبه منطلقًا له، على ضوء الدراسة الصرفية عند القدماء والمحدثين، وقد بينتُ رأيي في معظمها، وحاولت إبراز جهدٍ، يلمسه ويلحظه القارئ الكريم، فيمكن لي بجانب ما أوردته أثناء البحث التأكيد على النقاط الآتية:

- يمتلك الشيخ عبد الرحمن العاري الدقة والنفس الطويل في عرضه للمسائل التي يذكرها أثناء حديثه، إلا أنه يختصر الحديث فيها عنوةً؛ لأنه ألزم نفسه بالأسلوب التعليمي البحت، مستهدفًا فئة المبتدئين.
- أبرز العاري الدَّرس الصَّرفي إبرازًا مختصرًا وواضحًا لذي لُب، وفي تقديري أن كتبه مليئة بالمسائل النحوية، والصرفية، والعروضية التي تستحق منا البحث، والدراسة العلمية المتأنية.
- عرض الشيخ عبد الرحمن العاري إلى باب الإبدال، ثم أدخل معه مباشرة حروف الزيادة من غير تمهيد لهذا الباب، وفي تقديري أنه لو أفرد حروف الزيادة في باب مستقل: كما فعل في الأبواب الأُخر، لكان ذلك أفضل؛ لأهمية هذا الباب، وكثرة الحديث حوله، وقد حاولت عرضه بما يتناسب مع طبيعة البحث.
- اتَّضح لي وجود خلط كبير بين حرف الزيادة وحرف المضارعة، فحروف الزيادة تبقى في تصريفات الفعل، وحرف المضارعة لا يأتي إلا في المضارع، وقد بينت ذلك في موضعه.

وبعدُ، فلعل هذا البحث يكون بمنزلة نقطة الانطلاق، أو المقدمة لبحوثٍ أُخر تبنى عليه، تتجلى فيها المسائل اللغوية في كتب الشيخ عبد الرحمن بن محمد العاري، وتكون بصورة أشمل وأدق وأعمق، تُظهرُ جدية الباحثين في دراستها، وأرى أنه من الواجب عليَّ الإشارة هنا إلى أنَّ بحثي عمل بشري غير معصوم من الخطأ، أو النسيان، أو النقص، وما هو إلا بذل جهدٍ قدر المستطاع، فإن وفقتُ فذلك فضلٌ من الله يؤتيه من يشاء من عباده، وإن أخطأتُ فذلك من نفسي والشيطان، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلى الله وسلم على نبينا وحبيبنا محمد أفضل الصَّلاة وأتم التَّسليم.

المصادر والمراجع

١- أسرار العربية للأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
٢- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصقلي، تحقيق: د. أحمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.
٣- أوضح المسالك لابن هشام، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
٤- إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، تأليف: محمد راغب الطباخ، صححه وعلق عليه: محمد كمال، دار القلم العربي حلب، ط ٢، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
٥- ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
٦- السِّمات الصَّرفية للغة العربية، للدكتور فايز صبحي عبد السلام تركي، دراسة في مقالات مجمع اللغة العربية بموقعه على الشبكة العالمية.
٧- الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٧ ١٩٨٦م.
٨- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تأليف: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الطلائع.
٩- المزهر في علوم اللغة، للسيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
١٠- التصريح للأزهري، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
١١- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
١٢- اللمحة في شرح الملحة، للصايغ، تحقيق: أ.د. إبراهيم سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، ط٢، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

١٣- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

١٤- الصرف الوافي، للدكتور هادي نهر، دار الأمل، ط٣، ٢٠٣٣م.

١٥- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

١٦- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق: أحمد عناية وعلي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.

١٧- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، ط١٥.

١٨- اللمع في العربية لابن جني، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار المكتبات والوثائق الوطنية.

١٩- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٢٠- توضيح الصرف، للدكتور عبدالعزيز فاخر.

٢١- تيسير الصرف للحملاوي مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط٤، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م.

٢٢- تيسير الإعلال والإبدال، تأليف: عبد العليم إبراهيم، دار غريب للطباعة، القاهرة.

٢٣- توضيح المقاصد للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م.

٢٤- تاج العروس للزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٢٥- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، أشرف على ترجمته إلى العربية أ.د. محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م.

٢٦- جمهرة اللغة لابن دريد، دار صادر، بيروت، ط١ (د.ت).

٢٧- جامع الشروح والحواشي، تأليف: عبد الله بن محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٤م.
٢٨- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، تأليف: الشيخ عبد الرزاق البيطار، تحقيق محمد بهجة البيطار، دار صادر بيروت، ط٢ ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
٢٩- حاشية على بعض شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري تأليف الشيخ عبدالرحمن بن محمد الأريحاويّ الحلبيّ الشهير بالعاري، تحقيق الدكتور دسوقي محمد السخاوي، منشور بمجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الرابع والخمسون.
٣٠- درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
٣١- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، للدكتور عبد الله الفوزان، دار المسلم، ١٩٩٩م.
٣٢- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٩٠م.
٣٣- دروس في التصريف لعبد الحميد، دار الطلائع.
٣٤- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لمحمد خليل المرادي، دار الكتاب الإسلامي القاهرة.
٣٥- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.
٣٦- شرح الدُّرة الدُّرية في نظم العوامل النحوية، تحقيق الدكتور أحمد الجندي، منشور بمجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد التاسع والأربعون.

٣٧- شرح شافية ابن الحاجب، للاستراباذي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٨- شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع.

٣٩- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.

٤٠- شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف لأبي الفضل الاستراباديّ، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.

٤١- شرح شذور الذهب للجوجري، تحقيق: د. نواف الحارثي، الجامعة الإسلامية، ط٢، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٤٢- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١.

٤٣- وشرح المراح في التصريف للعيني، تحقيق: د. عبد الستار جواد، مؤسسة المختار للنشر، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٤٤- شذا العرف للحملاوي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط٦، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٤٥- علل النحو لأبي الحسن الوراق، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م.

٤٦- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.

٤٧- محاضرات في علم الصرف للدكتور محمد ربيع الغامدي، خوارزم العلمية، ط٢، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

٤٨- مقال الأستاذ الدكتور عبد الرزاق الصاعدي بعنوان: (حروف الزيادة الصرفية ثمانية وليست عشرة)، منشور في صحيفة المدينة المنورة بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٣م.

٤٩- معجم أعلام شعراء المدح النبوي، تأليف: محمد أحمد درنيقة، دار ومكتبة الهلال بيروت ، ط١ ٢٠٠٣م.
٥٠- معجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥١- منية الراغب وبغية الطالب للشيخ عبد الرحمن العاري، تحقيق: د. سائر الحيسوني، رسالة دكتوراه، جامعة الملك فيصل، كلية الآداب، قسم اللغة العربية.

* * *